تشكيل لجنة للاشراف على تنفيذ مشاريع اليونيسف بالضالع

■ ،،الضالع/ سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة الضالع في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب، دعم منظمة اليونيسف لعدد من المشاريع بالمحافظة .

وفي الاجتماع أشار ممثل المنظمة سعد المغربي إلى ان المنظمة ستدعم تنفيذ عدد من المشاريع خلال الأربع السنوات القادمة وفي مقدمتها مشروع رعاية الطفولة ومشروع حماية ورعاية وتعليم الفتاة ومشروع حماية التغذية .

واقر الاجتماع تشكيل لجنة تنسيق برئاسة مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة وتضم ممثلي الجهات المعنية للمتابعة والاشراف على سير تنفيذ المشاريع التي تدعمها المنظمة وتقديم التسهيلات اللازمة لها، ووقف الاجتماع امام القضايا الخاصة بمشروع المياه بمنطقة حجر، وكلف لجنة مختصة بالنزول إلى المنطقة للالتقاء بالاهالي وتوعيتهم باهمية المشروع واهمية الحفاظ عليه.

اتخاذ تدابير فاعلة لاستقرار الوضع التمويني في لحج

■ ،،لحج/سبأ

أكد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة لحج، علي حيدرة ماطر، على اهمية توفير المخزون الاحتياطي الاستراتيجي الغذائي للمحافظة، ونوه ماطر في هذا الصدد بأنه سيتم اتخاذ التدابير والآليات الفاعلة لمراقبة الاسعار وجودة وصلاحية المواد الغذائية بما يحافظ على الاستقرار التمويني وصحة وسلامة المواطنين .

واوضح ماطر في اجتماع ضم مدراء مكاتب الزراعة والصحة العامة والسكان والتجارة والامن اهمية التعاون والتنسيق بين هذه المكاتب والاجهزة المعنية لوضع الية وخطط متكاملة لتحقيق الأهداف المرجوة للامن الغذائي والصحي بالمحافظة.

وشدد الاجتماع على اهمية الاستفادة من مساحة الأراضي الزراعية التي تمتاز بها المحافظة لزراعة المحاصيل الغذائية ودعم وتشجيع المزارعين في إنتاج وزراعة محاصيل الحبوب والقمح والمحاصيل الغذائية الأخرى .

ندوة خاصة حول "حساب المؤشرات الاقتصادية ومعايير التخطيط"

■ ،،الثورة / شوقي العباسي

نظمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بالتعاون مع أفكار للاستشارات أمس ندوة خاصة حول حساب المؤشرات الاقتصادية ومعايير التخطيط بمشاركة عدد من اعضاء الغرفة وممثلي القطاع الخاص والجهات المعنية .

وتهدف الندوة إلى تعريف المشاركين بالمفاهيم العامة لعملية التخطيط واهمية حساب المؤشرات الاقتصادية واستخدامها في عملية التخطيط والتعرف على المؤشرات الاقتصادية المختلفة وكيفية استخدامها والتعامل معها اثناء عملية التخطيط.

وفي افتتاح الندوة اوضح مدير عام الغرفة الاخ محمد زيد المهلا ان عقد مثل هذه الندوات بشكل ثقافة مناسبة لإدارة الأعمال في ظل تاثيرات سلبية الثقافة على العمل ومنها الثقافة الاقتصادية والإدارية والمؤسسية، مشيرا إلى أهمية التعامل مع المؤشرات الاقتصادية في تحديد اتجاهات العمل بدقة.

واكد المهلا ان عقد هذه الندوة ياتي في إطار سعي الغرفة التجارية بالأمانة إلى تاهيل وتطوير أفراد القطاع الخاص المنتسبين لعضوية الغرفة التجارية بالأمانة، لافتاً إلى ان عدم معرفة المؤشرات الاقتصادية يؤثر على مستوى التخطيط كما ان غياب هذا المفهوم يؤثر على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص .

وأضاف ان الكثير من دراسات الجدوى كشفت ان الكثير من الجهات الحكومية ورجال الأعمال لايعرفون المؤشرات الاقتصادية ولا يستخدموها في عملية التخطيط مما يؤدي إلى انحرافات في التخطيط نظراً لصعوبة التعامل مع هذه المؤشرات.

الأرحبي يؤكد على أهمية إنشاء نظام معلومات لإدارة المشتريات

■ صنعاء/سبأ

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي أهمية إنشاء نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية كونه سيسهم في إدارة عقود المشتروات ومتابعة وتحديد المشاريع المتعثرة.

وأشار الأرحبي لدى افتتاحه أمس ورشة العمل الخاصة بفاعلية نظام معلومات إدارة المشتروات إلى أن نظام معلومات إدارة المشتروات يعد خطوة متقدمة في تعزيز الشفافية في أداء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والتي يمثل إنشاؤها إنجازا نوعيا على صعيد بلورة التوجهات الحكومية الجادة الهادفة إلى تفعيل أدوات مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة الشفافية في منظومة الأداء الحكومي.

ولفت إلى أن ثمة اهتماماً حكومياً كبيراً بإنشاء نظام معلومات إدارة المشتروات كونه سيعمل على تنسيق الأنشطة والمتابعة وخصوصا في المرحلة الأولى من النظام الذي سيدشن في كل من أمانة العاصمة ووزارات التخطيط والتعاون الدولي والاتصالات وتقنية المعلومات والأشغال العامة والمالية والهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

واستعرضت الورشة التي حضرها رئيس الهيئة الوطنية للمناقصات والمشتروات المهندس عبدالملك العرشي نظام معلومات إدارة المشتروات الذي تم تصميمه من قبل شركة استشارية لإدارة مشتروات الدولة كافة وليس فقط المتعلقة باختصاص الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.

بتكلفة ٤٢٣ ألف دولار:

التوقيع على عقد تنفيذ أعمال إنشائية بميناء الحديدة

■ صنعاء/سبأ

وقعت وزارة الثروة السمكية مع مؤسسة الواقدي للتجارة والمقاولات بصنعاء أمس عقد تنفيذ عدد من المنشآت السمكية بميناء الحديدة السمكي بكلفة ٦٢٠ ألف دولار بتمويل من البنك الدولي ضمن مشروع الأسماك الخامس.

وبموجب العقد الذي وقعه وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان ومدير عام المؤسسة رشاد الواقدي ستقوم المؤسسة بإعادة تأهيل ثلاث ساحات حراج رئيسية في الميناء بهدف تحسين عمليات انزال الأسماك والحفاظ على جودة المنتجات السمكية خلال عمليات العرض والبيع بالمزاد العلني والتسويق الداخلي والخارجي، إضافة إلى بناء ٤٠ غرفة خاصة بالصيادين.

وعقب التوقيع ثمن وزير الثروة السمكية الدعم المتواصل الذي يقدمه البنك الدولي لقطاع الاسماك في اليمن .. مؤكدا ضرورة مواصلة الدعم من قبل البنك الدولي وبقية المانحين لاستكمال تنفيذ بقية مشاريع البنية التحتية الأساسية للقطاع السمكي.

وأشاد الوزير بجهود إدارة مشروع الأسماك الخامس في تنفيذ مكوناته المختلفة وفق البرامج الزمنية.. وحث إدارة المشروع على التواصل مع المانحين للحصول على تمويل للمرحلة الثانية من المشروع البالغ تكلفتها ١٢٥ مليون دولار والتي جرى استكمال الدراسات الخاصة بها.

وفي اللقاء أوضح مدير عام مشروع الاسماك الخامس الدكتور عمر صبيح أنه تم اعداد الدراسات الميدانية والتصاميم الهندسية لإعادة تأهيل ميناء الحديدة السمكي الذي سيتم تمويله من برنامج مدن الموانئ بكلفة ٥ ملايين دولار بالتعاون مع المشروع.

وأشار إلى أن مشروع إعادة تأهيل الميناء يتضمن بناء كاسر امواج وتعميق حوض الميناء وبناء ارصفة جديدة لاستيعاب حركة قوارب الصيد والتخفيف من الازدحام في الميناء .. موضحا أنه تم الإعلان عن مناقصات تنفيذ الأعمال البحرية والانشائية الواردة في التصاميم الهندسية التي اعدها مشروع الاسماك الخامس في وقت سابق.

وقال أن إعادة تأهيل الميناء ستوفر مساحة بحرية لرسو أكبر عدد من القوارب وتقديم خدمات أفضل للصيادين الوافدين إلى الميناء من مختلف مناطق البحر الاحمر وخليج عدن.

وأضاف الدكتور صبيح أنه سيتم ضمن مشروع إعادة تأهيل الميناء تنفيذ مكون خاص بالطرق الريفية بتكلفة اجمالية قدرها ٣ ملايين دولار بهدف تنمية المجتمعات السمكية الساحلية ومنها مشروع طريق الخوبة.

حضر اللقاء وكيلا وزارة الثروة السمكية عبدالله باسنبل وعبدالهادي الخضر.

التقى السفير الكندي غير المقيم:

وزير النفط يبحث مع مستثمرين سعوديين إمكانيات إنشاء خزانات استراتيجية للمشتقات النفطية في بلادنا

■ الثورة/قاسم الشاوش

التقى وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس أمس بصنعاء سفير كندا لدى اليمن غير المقيم السيد دافيد تشاترسون.

وجرى خلال اللقاء بحث مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها خاصة في مجال الصناعة النفطية.

كما استعرض اللقاء نشاط الشركات الكندية العاملة في اليمن بقطاع النفط والغاز والشركات العاملة في قطاع المعادن والتسهيلات الاستثمارية التي تحظى بها هذه الشركات إضافة إلى استعراض العديد من المجالات والفرص الاستثمارية التي يمكن أن تدخل فيها الشركات الكندية في مجال الصناعة النفطية وغيرها من المجالات.

وأشار وزير النفط والمعادن إلى عمق العلاقات اليمنية الكندية التي تنمو باضطراد في العديد من المجالات خاصة في مجال الصناعة النفطية التي شهدت خلال الأعوام الماضية تطوراً ملحوظاً.. لافتا إلى أهمية تطوير مجالات التعاون الثنائي بين البلدين خاصة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والصناعات الاستخراجية في المعادن الفلزية واللافلزية.

من جهته أشاد سفير كندا لدى بلادنا بالعلاقات اليمنية الكندية وقال أنها علاقات تاريخية ويجب تطوير هذه العلاقات في العديد من المجالات مشيداً بالتسهيلات التي تحظى بها الشركات الكندية العاملة في قطاع النفط والغاز والمعادن في اليمن.

من جهة أخرى بحث وزير النفط والمعادن أمير العيدروس خلال لقائه أمس بصنعاء عدداً من رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات.

كما جرى خلال اللقاء بحث الدخول في شراكة لإنشاء خزانات استراتيجية للمشتقات النفطية في اليمن لتغطية احتياجات السوق المحلية، وإعادة التصدير للأسواق المجاورة.

وأشار الوزير إلى أهمية إنشاء هذه الخزانات لكي تغطي حاجة السوق المحلية والنمو المتصاعد لعملية التنمية وتؤسس لمستقبل صناعات بتروكيماوية.

واستعرض اللقاء الجوانب المتعلقة بإنشاء رصيف ومنشآت خزان للمواد الكيميائية المختلفة بالتعاون مع رجال أعمال اليمنيين لإعادة التصدير إلى أسواق شبه القارة الهندية وشرق أفريقيا من خلال استغلال موقع اليمن الاستراتيجي المطل على بحر العرب وخليج عدن والمحيط الهندي.

من جانبه أبدى الوفد السعودي رغبته في الاستثمار في مجال إنشاء رصيف ومنشآت خزان للمشتقات الكيميائية التي ستشكل نواة لمستقبل صناعة البتروكيماويات والصناعات المختلفة في اليمن.. وأشاد الوفد السعودي بعمق العلاقات التاريخية والاخوية بين اليمن والمملكة التي تنمو باضطراد في كافة المجالات لما فيه مصلحة الشعبين في البلدين الشقيقين.

حضر اللقاء مدير عام المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز أحمد عبدالقادر والمدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية عمر الأرحبي.

في اللقاء التشاوري للموظفين بعدن وذمار:

وكيل المصلحة: قانون ضريبة الدخل الحالي يتميز بالشفافية والوضوح

■ ،،عدن/سبأ

نظم مكتب الضرائب وفرع الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين بمحافظة عدن أمس فعالية خاصة حول قانون ضرائب الدخل لعام ٢٠١٠م وحكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا المتعلق بشأن رفض الطعن المقدم من الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ضد قانون ضريبة المبيعات.

وفي افتتاح الفعالية التي حضرها مسئولون من مكاتب الضرائب بمحافظات عدن ولحج وأبين والضالع، أوضح وكيل مصلحة الضرائب الدكتور جمال سرور أن قانون ضرائب الدخل الحالي شكل نقلة نوعية مقارنة بالقوانين الضريبية السابقة، بحيث يضمن قواعد تتميز بالشفافية والوضوح ومسايرة للممارسات الضريبية الدولية.

وبين أنه تم إشراك المكلفين في صياغته وإعداد القانون الذي أقره مجلس النواب ويبدأ تنفيذه اعتبارا من يناير٢٠١١م.

وقال سرور إن القانون خصص للمشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يزيد رأس مالها عن ٣ ملايين دولار وتستخدم أكثر من ١٠٠ عامل خصص لها حوافز كبيرة وحدد سعر الضريبة لها بنسبة ١٥٪ فقط من صافي أرباحها السنوية، بمعنى أنها حصلت على تخفيض بواقع ٥٧٪ عن القانون السابق الذي كان يقر الضريبة بواقع ٣٥٪.

وأضاف أن النسبة العامة للضريبة أصبحت بواقع ٢٠٪ لكافة المكلفين في ضريبة الأرباح والمهن الحرة.. لافتا إلى أن القانون أفرد قسم خاص بالمنشآت الصغيرة والأصغر وأن المكلف الذي لا يزيد رقم أعماله السنوي عن مليون و٥٠٠ ألف ريال يعتبر خارج نطاق الخضوع للضريبة وبالنسبة للمنشآت التي يزيد رقمها عن مليون و٥٠٠ ألف ريال ولا يتجاوز ٢٠ مليون ريال يتم احتساب الوعاء الضريبي السنوي واستخراجه بنسب محددة أوضحها القانون واللائحة التنفيذية.

وأشار إلى أن صدور اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرار وزير المالية المتضمن اللائحة التنفيذية يعتبر إيضاحا لمختلف النصوص المحددة بالإجراءات وبشكل مبسط يسهل فهمها من المكلف والموظف على حدا سواء.

وذكر وكيل المصلحة أن الرهان أمام المصلحة هو الوعاء الضريبي وبتوسعته أفقيا ورأسيا وأن يتم عقد اجتماعات تقييمية لنشاطات المصلحة وفروعها.. لافتا إلى أن المصلحة لا تريد إهدار الوعاء الضريبي وأن القانون أوضح الإعفاءات الضريبية الجزائية من ضريبة الدخل للموظفين.

وأفاد الدكتور أن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا رفضت الدعوة المقدمة من الغرفة التجارية بأمانة العاصمة، حيث تضمن هذا الحكم الرفض للدعوى التي تضمنت ٣٥ مادة، وحكمت برفضها فيما عدا الوجه المتعلق بالمادة رقم ٣٦ والذي قضى فيها الحكم بعدم دستوريتها.. مشيرا إلى أن الحكم ينهي نزاع استمر خمس سنوات.

وطالب المشاركون بعدم استفزاز المكلفين أو تكرار النزول إليهم وأن يتم قبول الإقرار المقدم من قبل المكلف بموجب سجلاته وعلى مسؤوليته وفي حالة أن الاقرار لم يعط المعلومات الصحيحة فعلى الإدارة الضريبية اثبات ذلك وربط الضريبة من واقع البيانات الصحيحة.

فيما استعرض مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالمصلحة يحيى الأسطى الحكم الصادر عن الدائرة الدستورية بالحكمة العليا وكذلك شرحا للقانون والأبواب التي احتواها.

كما رد وكيل مصلحة الضرائب ومدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالمصلحة على تساؤلات واستفسارات المشاركين في الفعالية عن ما ورد في مواد القانون واللائحة التنفيذية.

إلى ذلك أكد وكيل مصلحة الضرائب لقطاع التحصيل محمد محمد مفلح على ضرورة استيعاب موظفي الضرائب لمضامين قانون ضريبة الدخل وتوعيتهم بالطرق القانونية اللازمة لتنفيذ هذا القانون وتجاوز كافة الصعوبات والمشاكل التي تعترض سير العمل في الميدان الضريبي تحقيقا لأهداف القانون الخاص بالضرائب في تحسين موارد الدولة.

وأشار وكيل المصلحة خلال لقاء تشاوري لموظفي الضرائب بمحافظتي ذمار والبيضاء والذي عقد أمس بمدينة ذمار بمشاركة خمسين كادرا من كوادر المصلحة في المحافظتين أشار إلى دور مكاتب المصلحة في تحقيق الأهداف الخاصة بفرض الضرائب التي من شأنها مساعدة الدولة في تحقيق أهداف التنمية وتحسين الموارد الخاصة بمختلف الأوعية الضريبية والقضاء على الاختلالات والتهرب الضريبي.

من جانبه استعرض مدير عام فرع المصلحة بمحافظة ذمار محمد مقبل القوسي أهمية عقد هذا اللقاء تمهيدا لمرحلة جديدة من تطبيق قانون ضريبة الدخل وهو اللقاء الذي يأتي بعد عقد لقاء سابق لرئيس مصلحة الضرائب في محافظة ذمار مع أعضاء الغرفة التجارية بخصوص مناقشة ضريبة المبيعات واستعرض جملة من المشاكل والصعاب التي تعترض سير عمل موظفي الضرائب في المحافظتين لافتا إلى أن مثل هذه اللقاءات تساعد على مزيد من التوعية ورفع مستوى موظفي الضرائب في تادية واجبهم والحرص على المال العام والإسهام في رفد خزينة الدولة بالموارد التي تساعد على إدارة عجلة التنمية.

من جانبه أكد مدير عام فرع المصلحة بمحافظة البيضاء غالب فارع على ضرورة توفير الأجواء المناسبة لموظفي الضرائب للقيام بواجبهم والتغلب على المشاكل والصعوبات من خلال تعاون السلطة المحلية مع فرع المصلحة بالمحافظتين.

في ختام ورشة العمل الخاصة بالتجارب الحقلية

التأكيد على أهمية تنظيم إدارة الموارد المائية وضمان استدامتها للعملية الزراعية

■ ،،صنعاء/سبأ

أكد المشاركون في ورشة العمل الخاصة بالتجارب الحقلية والمنهجيات المستخدمة في تطوير الإدارة المجتمعية للمياه في اختتام أعمالها أمس بصنعاء، أهمية إشراك المجتمع في وضع الحلول لمعالجة قضية المياه في اليمن عبر جمعيات مستخدمي المياه.

وأوصوا بضرورة توحيد آلية تنظيم جمعيات مستخدمي المياه على مستوى الأحواض المائية في الجمهورية وبما من شانه إدارة الموارد المائية وضمان استدامتها للعملية الزراعية، إلى جانب دعم جمعيات مستخدمي المياه وتقوية أسلوب عملها بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المائية.

وركزت التوصيات على أهمية إيجاد شراكة فاعلة بين المعنيين في الجهات ذات العلاقة والسلطة المحلية في المحافظات من أجل تأطير عمل وأنشطة الجمعيات للقيام بدورها في إدارة الموارد المائية، وكذا تفعيل تطبيق قانون المياه للحد من الحفر العشوائي الذي يؤثر سلبا على مخزون المياه الجوفية، وتفعيل دور منظمات مستخدمي المياه في الرقابة على حقوق المياه وإبلاغ الجهات الرسمية حول الخروقات لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وتطرقت الورشة التي نظمها على مدى يومين البرنامج الوطني للري بوزارة الزراعة والري بمشاركة أكثر من ٢٠٠ مهندس ومتخصص في مجال الري وممثلي جمعيات مستخدمي المياه، إلى دور تقنيات وأنظمة الري الحديث وأهميتها في تقنين وترشيد استخدامات المياه الجوفية والحفاظ على ديمومتها واستدامتها بما يعزز من دور القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي.

وهدفت الورشة إلى عرض الخبرات المحلية المختلفة والموجودة في اليمن حول الإدارة المجتمعية للمياه والتي نفذتها العديد من المشاريع والبرامج لدى الجهات ذات العلاقة وخاصة في مجال التحفيز المجتمعي وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه المختلفة.

وفي اختتام الورشة أكد مدير عام البرنامج الوطني للري المهندس عبده محمد فضل أن اليمن تواجه مشكلة مائية كبيرة حيث تصنف ضمن دول العالم الأكثر فقراً للمياه وأن هناك مؤشرات لتفاقم الأزمة المائية في اليمن نتيجة النمو السكاني المتزايد وعدم ترشيد استخدامات المياه.

وقال أن موقع اليمن الجغرافي في منطقة شبه جافة قليلة تساقط الأمطار وانعدام الأنهار الجارية والبحيرات أدى إلى أن تصبح اليمن من أفقر بلدان العالم مائيا حيث يصل نصيب الفرد فيها إلى نحو ١٥٠ متراً مكعباً سنوياً ويمكن أن تتناقص هذه النسبة إلى مستويات أدنى نتيجة للنمو السكاني المتزايد وعدم ترشيد استخدامات المياه وتعرضها للاستنزاف الجائر الأمر الذي يهدد بوضع كارثي للموارد المائية.

مشيراً إلى أن قطاع الزراعة في اليمن يواجه العديد من التحديات منها توفير المياه لاستدامة الري من المياه الجوفية ورفع كفاءته وزيادة إنتاجيته باعتبار أن الزراعة المستهلك الأكبر للمياه نتيجة ارتباطها بتوفير الغذاء للسكان.

مبينا أن إنشاء البرنامج الوطني للري كأحد القطاعات الفرعية الرئيسية والمكون الرئيسي لقطاع المياه في اليمن يعمل على تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة من أجل الحفاظ على الموارد المتوفرة وترشيد استخداماتها وتنميتها وبما يتوافق مع خطط الاستراتيجية الوطنية للمياه وخطط الحكومة في الحد من الأزمة المائية وزيادة الإنتاجية الزراعية.

ونوه مدير البرنامج الوطني للري بأهمية التوصيات التي خرج بها المشاركون في الورشة وما تضمنته من عرض تجارب الجمعيات في إدارة الموارد المائية وبما يسهم في تطوير تلك التجارب والوصول بها إلى أعلى مستويات النجاح واستمرار أنشطتها نحو تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة في الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استخداماتها.

يشار إلى أن البرنامج الوطني للري إحدى الآليات والمشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى مساعدة جهود اليمن في حل مشكلة ندرة المياه والجفاف، وتوفير المياه وضمان استمراريتها وديمومتها للزراعة من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة الخاصة بتحسين كفاءة الري من المياه الجوفية وكذا تحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار.

ويسعى البرنامج إلى تشكيل جمعيات ومجاميع مستخدمي المياه لإدارة المياه على مستوى المزرعة، وكذا تعزيز تغذية المياه من خلال عمل خزانات تقليدية في الوديان، فضلا عن الاهتمام بإدارة المساقط المائية وصيانة المدرجات الزراعية وعمل ممرات للسيول.

وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء يتفقد سير العمل في عدد من المشاريع التطويرية بسيئون

■ ،،، سيئون/سبأ

تفقد وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أمس سير الأعمال الجارية في مشروع الصالات الجديدة وحماية مدرج مطار سيئون الدولي.

وتعرف الوكيل عمير من مدير عام مطار سيئون المهندس أنيس عبدالقادر باصويطين إلى حجم الإنجاز في مشروع الصالات الجديدة بالمطار الذي بلغت نسبته ٧٥٪ ويتوقع الانتهاء النهائي من المشروع في مايو المقبل.

ويشمل المشروع البالغ تكلفته مليار و٩٥٠ مليون ريال بتمويل ذاتي من الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد خمس صالات اثنتان منها للمسافرين الواصلين واثنتان للمغادرين إلى جانب الصالة العامة التي تتسع لنحو ٣٠٠ مسافر، بالاضافة إلى صالتين أخريتين لإجراءات السفر والعفش.

كما تفقد الوكيل عمير سير العمل الجاري في مشروع حماية امتداد مدرج مطار سيئون في الجانب الشرقي الذي تعرض للانجراف نتيجة سيول اكتوبر من عام ٢٠٠٨م.

واطلع الوكيل عمير من الفنيين المشرفين إلى الأعمال التي أوشكت على الانتهاء من هذا المشروع الذي يشمل أعمال ردمية لمساحة ١٨٥ مترا مكعبا إضافة إلى شباك الجابيون بمساحة ٢٠٠ متر مكعب بمحاذاة المجرى الرئيسي للسيول الواقع في شمال المطار.

كما تشمل أعمال المشروع البالغ تكلفته ٦١ مليونا و٢٠٠ ألف ريال بتمويل من صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من السيول في محافظتي حضرموت والمهرة فتح المجرى الرئيسي للسيول على مساحة ٢٠٠ متر طولية في شمال المطار من خلال ازالة الاتربة التي تجمعت نتيجة لتدفق مياه السيول وكذا أشجار السيسبان لإزالة الخطورة التي كانت تهدد مدرج المطار من مياه السيول.

رافق الوكيل مدير عام مديرية سيئون سالم يسلم بن شرمان ومدير عام مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق بالوادي والصحراء المهندس مراد عبدالقادر باسلامة وعدد من اخر من المسئولين.

كما اطلع الوكيل عمير أمس على الأعمال الجارية في مشروع إعادة تأهيل حديقة سيئون العامة ضمن مكونات مشروع تشجير وتحسين شوارع رئيسية بمدن سيئون وشبام وتريم والقطن بتكلفة ٢٠٩ ملايين ريال بتمويل البرنامج الاستثماري بالمحافظة.

وتعرف الوكيل عمير على مكونات الشمروع الذي يشمل زراعة مسطحات خضراء على مساحات واسعة بالحديقة وانشاء نافورة وبوفيات جديدة لاعداد الوجبات الخفيفة واستكمال مظهرها العام بما يتلائم وموقعها الهام في قلب مدينة سيئون مركز الحركة العامة في وادي حضرموت.

وخلال الزيارة شدد الوكيل عمير على ضرورة استكمال الأعمال المتبقية وفقا والدراسة المعدة لهذا المشروع.

إلى ذلك اطلع الوكيل عمير على سير الأعمال الجارية في مشروع سفلتة مدخل مدينة سيئون الغربي بطريق مزدوج يبلغ طوله ٤ كيلو مترات وذلك في إطار مشروع سفلتة ٤٠ كيلو متر في عدد من شوارع مدينة سيئون بتكلفة مليار و٢٩٩ مليون ريال بتمويل حكومي.

وحث الوكيل عمير مكتب الأشغال العامة والطرق بمديرية سيئون على ازالة الاستحداثات الواقعة على جانبي الطريق ومعالجة كل الاشكاليات المترتبة عن ذلك لتتمكن الجهة المنفذة من استكمال المشروع خلال الفترة القريبة القادمة نظرا لاهمية هذا المشروع في استيعاب حركة السيارات والمركبات المتزايدة في هذا الطريق.